الخلاصة

يعطي أُنموذجNPM الأولوية للقيم الاقتصادية في المنظمات العامة ، مما يؤدي إلى استبعاد القيم الديمقراطية مثل المساواة والإنصاف والمشاركة والمواطنة. بالإضافة إلى ذلك ، فإنّ وجهة نظر NPM للمواطن تتعارض مع طبيعة الإدارة العامة. هذه التناقضات تجعل NPM **غير مستدام**. هناك العديد من المفارقات في أُنموذج NPM منها اللامركزية والشفافية والمساءلة. وبينما يُعرف NPM بهذه القيم، فانها تؤدي إلى عكس ذلك، مما يوحي بوجود تناقضات بين النظرية والممارسة. وعليه امكانيه تطبيق NPM أخذه في التراجع.

بالاضافة إلى ضعف الاعتقاد بالتقارب بين القطاعين العام والخاص في العقد المنصرم، يفتح مجالا لظهور المشاكل الأخلاقيه في الإداره العامة. هذه المشاكل تمت معايشتها كثيرا في البلدان النامية والمتخلفة في تجاربها. كذلك تم تحديد المبادئ والخصائص الأساسيه NPM علي أساس البلدان المتقدمة. وعلاوة علي ذلك ، تصاغ إصلاحات NPM أيضا علي أساس هذه البلدان. وهذا يخلق نتائج محفوفة بالمخاطر للبلدان النامية والبلدان المتخلفة التي تحاول إتباع هذه الإصلاحات. تم تحويل موجات النقد الموجة لـ NPM إلى مساعٍ للحصول على أُنموذج بديل في الألفية الجديدة. هذه المساعي المتشابهة في العديد من الجوانب والتي تختلف فقط من حيث التكوين الأساسي، والتي تسمى باتجاهات **ما بعد المناجمنت العمومي Post–NPM**. وهي تستند إلى افتراض أن NPM أصبح **باليا ومهجورا**.

تضع **مقاربات ما بعد** NPM نظريا في موقف مضاد anti–NPM ويبرهن أنهم **أُنموذج جديد** أو **اتجاه لنظام الإدارة العامة؛** وكذا التأكيد على جوانب مختلفة من جوانب NPM. يوجد حاليا **تهجين لإصلاحات الإدارة العامة**. والآن ندخل في فترة يتم فيها **استخدام أساليب وتطورات جديدة معًا**. الميزة الأبرز في هذه الفترة هو أنّ **القضايا الاجتماعية والسياسية** تعطى أهمية أكبر مقارنة **بفترة NPM**. إن المشكلات المعقدة في القرن الحادي **والعشرين تدفع صناع السياسة إلى آلية حوكمة قائمة على الشبكات بدلاً من تشجيع الحركات التي تقودها السوق.**